laa-eg.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٠٠٤
بتاريخ:	٢٠٢١/٧/٥

ملف رقم: ٤٩٥٢/٢/٣٢

السيد الأستاذ/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٥٣٦) المؤرخ ٢٠١٩/٣/١٢، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ووزارة الداخلية، بخصوص إلزام الأخيرة بأداء المبالغ المستحقة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي نظير الانتفاع بمساحة قدرها (٣ط) تعادل (٥٢٥) م٢ بحوض العريضة والنخيلي ضمن القطعة المساحية رقم (١٩-١١) والمقامة عليها نقطة شرطة طوخ- مركز "أبوكبير"- بمحافظة الشرقية، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٨ طبقًا لتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن الأرض المشار إليها مملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وتم الاستيلاء عليها طبقًا لقوانين الإصلاح الزراعي قِبَل الخاضعة/ نازلي عبدالرحيم صبري، وتم تسجيلها باسم الهيئة بموجب شهادة سجل عيني برقم (٣٥١٥)، إلا أن الهيئة المذكورة قامت بربط مساحة الأرض محل النزاع الماثل على وزارة الداخلية لكونها تنتفع بها منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠١٨، وطالبت الهيئة الوزارة المذكورة بسداد مقابل الانتفاع عن هذه المساحة طبقًا لتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة، لكن دون جدوى، ولدى مخاطبة وزارة الداخلية بشأن النزاع الماثل ردت بكتابها رقم (١٥٣٣٧) المؤرخ ٢٠١٩/٨/٢٩ وأرفقت به عدة مستندات ومذكرة شارحة تفيد بأن الأرض محل النزاع الماثل قد آلت ملكيتها إلى المواطن/ محمد عبد المنعم مصطفى سمك، بطريق الميراث، وأنه قد تبرع بها إلى وزارة الداخلية بناء على طلب

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
٢١٦٦٣

laa-eg.com

مقدم منه بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٨، وإزاء هذا الخلاف طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية، وبعرض النزاع الماثل على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلسة ٢٠٢٠/٥/٣٠ انتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة فنية مالية قانونية برئاسة مدير مديرية المساحة بمحافظة الشرقية، ويمثِّل فيها طرفا النزاع، وتضم ممثلا عن مأمورية الضرائب العقارية، وتكون مهمتها تحديد مساحة الأرض محل النزاع على وجه الدقة، وتحديد البيانات الأساسية لها وتسلسل ملكيتها وذلك من واقع السجلات الرسمية والخرائط المساحية، وتحديد الجهة المالكة لها، وواضع اليد عليها، وبحث ملكية هذه المساحة فى ضوء الطلب المقدم من المواطن/ محمد عبدالمنعم مصطفى سمك بالتبرع بها- بوصفه مالكًا لها بطريق الميراث- لوزارة الداخلية، وذلك جميعه في ضوء ما تُسفر عنه المعاينة على الطبيعة، وما يتوافر من بيانات وأوراق ومستندات لدى طرفي النزاع والجهات ذات الاختصاص، وللجنة إبداء ما تراه من ملاحظات، على أن تودع تقريرها مرافقًا له محاضر أعمالها وجميع الأوراق التي بُنيت عليها نتيجة هذا التقرير لدى الجهة عارضة النزاع التي تلتزم بتقديمه إلى الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٠٢٠/٩/٩.

ونُفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٩ من يونيو عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من شوال عام ١٤٤٢هـ، فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأى أو عرض النزاع عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأى أو الفصل فى النزاع، رغم حثّها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأى أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يقتضى حفظه.

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان الثابت أنه تم إخطار الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما انتهت إليه الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٠٢٠/٥/٣٠ بتكليف طرفى النزاع بتشكيل اللجنة المشار إليها بموجب كتابها رقم (١٢٣٨) المؤرخ ٢٠٢٠/٦/٣٠م، إلا أنه لم يتم موافاة الجمعية العمومية بتقرير هذه اللجنة حتى تاريخه رغم حث الجهة عارضة النزاع على تقديمه بموجب كتابى المكتب الفني للجمعية رقمى (٢٠٥٧) المؤرخ ٢٠٢٠/١١/١٧، و(٢٠٨) المؤرخ ٢٠٢١/٢/٢٣، وقد تضمن الكتاب الأخير أن عدم موافاة الجمعية العمومية بالتقرير المشار إليه يعد عدولا عن طلب عرض النزاع، إلا أن الهيئة المشار إليها نكلت عن تقديمه ولم تحرك

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
٢١٦٦٣

laa-eg.com

ساكنًا، الأمر الذي ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، بما يتعين معه حفظ الموضوع. دون إخلال بحق الجهة عارضة النزاع في إعادة عرض النزاع على الجمعية العمومية حال انتهاء اللجنة من عملها إذا رأت وجها لذلك.

لـــذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٥ / ٧ /٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة